بشئ ثم لو فات ما يقصد بشئ لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى
في الشكل الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية
الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام كما في
قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلمات
المفردة ولا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد ولم يقل لمعنى مفرد
لئلا يتوهم ان الاشياء باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار المفرد ولا يخفى
ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ
لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
اي هل انها معان مفردة والالفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف
الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان
كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس هذا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام
الحكم عن اللفظ وفي مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض لا بد ههنا من ان هذا الجواب عن الاشكالين
بالمنع اي لا نم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب ثم شئ من الاشكالين
الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في رده فمقابلة بالنقض
خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال
الضماير الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم بان كل ما استعمل في مقام

الحكم

افادة

في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع احتمال ان يكون
موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم . فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه
النقض عليه قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على
الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر بغير ما ذكره فنقض مثبتا
المقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع
نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد
او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجي
واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في
كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما فانه
وانما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم
مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في
مقام وضع امثال الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى
انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع بقوله في
الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب
موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه
موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال
الاولى حمل الافصار على مفرد لا تر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه بهذا
يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اولم
يونس بل لم يسمع بوصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب
بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ
الدال بالطبع والعقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال ومنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)